



التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٩٠-١٩٦٠

أ.م.د. هيثم محي طالب

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

البريد الإلكتروني Email : Mohiali478@gmail.com

الكلمات المفتاحية: داهومي، بنين ، غرب افريقيا ، الاستعمار الفرنسي .

كيفية اقتباس البحث

طالب ، هيثم محي ، التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٩٠-١٩٦٠، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، كانون الثاني ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

Internal political developments in Dahomey (Benin) 1960-1990

Assistant Professor Dr. Haitham Mohi Talib

University of Babylon / College of Education for Human Sciences

Keywords : Dahomey , Benin , West Africa , French colonialism.

How To Cite This Article

Talib, Haitham Mohi, Internal political developments in Dahomey (Benin) 1960-1990, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2026, Volume:16, Issue 1.



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](#)

Abstract:

Since its independence from French colonialism on August 1, 1960, the political system in the Republic of Benin has witnessed multiple political transformations and suffered from disintegration and conflict between political parties. In this research paper, we intend to shed light on the tensions and state of political chaos that have prevailed in the country since independence, which was represented by With the phenomenon of multiple military coups. A democratic experiment began in Dahomey in 1960, but it was interrupted by the military coups that Benin witnessed. Ten military coups took place there starting in 1963, five of which succeeded, the last of which was on November 28, 1972, which brought Mathieu Kérékou to power Power, and the latter established an authoritarian regime for eighteen years, adopting Marxism-Leninism as an ideological and philosophical orientation that paved the way for the launch of socialist thought in Benin. After a decade of relatively successful administration under Mathieu Kérékou, the country entered a difficult period, characterized by economic, social and political



crises starting from In 1980, the state was no longer able to find a solution to the difficulties it faced. To address this situation, the government convened the National Conference of Living Forces in 1990. This conference heralded a new democratic era in Benin, and key decisions were made toward a radical change in the ideological political system, transitioning the country from a monolithic system to a multiparty democracy.

ملخص البحث:

شهد النظام السياسي في جمهورية بنين منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي في الأول من آب ١٩٦٠ وحتى مدة انتهاء الدراسة، تحولات سياسية متعددة وعاشت حالة من التفتك والتناحر بين الفرقاء السياسيين، نعتم في هذه الورقة البحثية، تسليط الضوء على التوترات وحالة الفوضى السياسية التي سادت البلاد منذ الاستقلال والتي تمثلت بظاهرة الانقلابات العسكرية المتعددة. بدأت تجربة ديمقراطية في داهومي عام ١٩٦٠، إلا أنها توقفت بسبب تلك الانقلابات العسكرية في بنين، إذ وقعت فيها عشرة انقلابات عسكرية بدءاً من عام ١٩٦٣، نجحت خمس منها، كان اخرها في الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧٢ الذي أوصل الجنرال ماثيو كيريكو الى السلطة، وقد أسس هذا الأخير نظاماً استبدادياً على مدى ثمانية عشر عاماً، متبنياً الماركسية اللينينية كتوجه أيديولوجي وفلسفي والتي مهدت الطريق لانطلاق الفكر الاشتراكي في بنين، بعد عقد من الإدارة الناجحة نسبياً في ظل حكم ماثيو كيريكو، دخلت البلاد مدة عصيبة، اتسمت بأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية بدءاً من عام ١٩٨٠، لم تعد الدولة قادرة على إيجاد حل لتلك للصعوبات التي واجهتها، ولمواجهة ذلك الوضع، دعت الحكومة الى عقد المؤتمر الوطني للقوى الحية في عام ١٩٩٠، وقد بشر هذا المؤتمر بعهد ديمقراطي جديد في بنين، واتخذت فيه قرارات رئيسة نحو تغيير جذري في النظام السياسي أيديولوجياً انتقلت البلاد من نظام أحادي إلى ديمقراطية تعددية.

المقدمة:

في الحقيقة، تُعدّ عملية تشكيل النظام السياسي للدولة عمليةً معقّدةً للغاية، ويعتمد تحليل تشكيل هذا النظام على عوامل مختلفة ومن هذه العوامل، المتعلقة بدراسة تطور النظام السياسي في جمهورية بنين، الاستعمار ومخلفاته، أن أي نظام سياسي في الاغلب قد لا يكون بالضرورة في حالة انسجام بسبب التناقضات والصراعات ولهذا السبب من الصعوبة بمكان أن نجد نظاماً

التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

سياسياً لا يشهد مواجهة أو تناحراً داخلياً، شهدت بنين، منذ استقلالها في عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٩٠، تغييرات عديدة في نظامها السياسي، ان التغيير السياسي هو عملية إصلاح للنظام القائم بهدف الوصول إلى نظام سياسي أكثر كفاءة وملاءمة، مر تطور النظام السياسي في بنين بمراحل متعددة بدءاً من الاستقلال وما تلاه من فوضى سياسية تمثلت بظاهرة الانقلابات العسكرية المتعددة، وفي عام ١٩٧٢ مع استيلاء الجنرال ماثيو كيريكو على السلطة، شهد النظام السياسي استقراراً نسبياً نوعاً ما، وصولاً إلى مؤتمر القوى الحية في عام ١٩٩٠، والذي بشر بعهد ديمقراطي جديد في بنين .

جاء اختيار عنوان بحثي الموسوم بـ التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠ لقلة وجود دراسات أكاديمية توثق تاريخ بنين خلال تلك المدة قيد الدراسة، فضلاً عن ميلنا لمعرفة أسباب ظاهرة تعدد الانقلابات العسكرية في داهومي (بنين)، ويتفرع من عنوان البحث الرئيس التساؤلات الآتية:

أولاً: ما أهمية الموقع الجغرافي وانعكاسه على وضعها السياسي؟

ثانياً: ما هو الإرث السياسي والاجتماعي للبلاد؟

ثالثاً: ما هي خطوات الاستعمار الفرنسي؟

رابعاً: ما هي أسباب الانقلابات العسكرية؟

خامساً: كيف وصلت داهومي إلى مرحلة التحول الديمقراطي؟

حدّد الإطار الزمني للبحث بدءاً من عام ١٩٦٠ وهو العام الذي حصلت فيه داهومي على استقلالها من الاستعمار الفرنسي، في حين مثل العام ١٩٩٠ انتهاء مدة البحث وهو العام الذي شهدت فيه داهومي عملية التحول إلى النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية.

قسم البحث على مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة فضلاً عن قائمة المصادر، جاء المحور الأول تحت عنوان (لمحة تاريخية عن داهومي لغاية ١٩٦٠) تناولنا فيه دراسة الموقع الجغرافي والنشأة التاريخية ومراحل الاستعمار الفرنسي لداهومي، أما المحور الثاني جاء بعنوان (التطورات السياسية الداخلية في داهومي ١٩٦٠-١٩٧٢) تطرقنا في إلى بداية تشكيل النظام السياسي وأيضاً إلى ظاهرة الانقلابات العسكرية المتعددة. في حين جاء المحور الثالث بعنوان (الحكم العسكري - المدني للجنرال ماثيو كيريكو ١٩٧٢-١٩٩٠) سلطنا فيه الضوء على إجراءات تثبيت حكمه والتي تمثلت في اعتماد الماركسية اللينينية كمذهب اقتصادي وتغيير اسم البلاد وتأسيس حزب جديد، فضلاً عن اظهارة معالم الحكم الديمقراطي من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر يضم جميع مكونات الشعب والذي انبثق عنه حكم ديمقراطي.



تنوعت وتعددت مصادر الدراسة التي استقى منها الباحث مادته العلمية والتي جاءت اغلبها بلغات اجنبية لقلة المصادر العربية حول هذا الموضوع ، في مقدمة تلك المصادر :

Rogation Makpéhou Tossou, Multipartyism, Ethnicities ET POUVOIR POLITIQUE AU BENIN : 1951-2006, UNIVERSITE D'ABOMEY-CALAVI (U.A.C.), 15 octobre 2010.

شكل الأساس في اغناء البحث فقد احتوى على معلومات دقيقة وشاملة في تاريخ داهومي من النواحي الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

DeCalo Samuel. Coups & Army Rule in Africa . University Press, 1990.

مثل ايضاً مصدراً اساسياً كونه امد البحث بمعلومات قيمة منذ استقلال داهومي وقد وثق الاحداث توثيقاً منهجياً دقيقاً وشاملاً مراعيّاً التسلسل التاريخي للأحداث السياسية منذ اعلان الاستقلال.

Charles Shryer, The Roles of the Military in the History of Benin (Dahomey): 1870-Present, University of Wisconsin-Superior McNair Scholars Journal, volume4, 2003.

تطرق الكتاب بشكل مفصل عن الاحداث السياسية في داهومي منذ الاستقلال موضحاً الانقلابات العسكرية مروراً بحكم الجنرال ماثيو كيريكو واهم التطورات السياسية في عهده معرجاً على مرحلة التحول الديمقراطي.

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى ال بيته الطيبين الطاهرين.

المبحث الأول

لمحة تاريخية عن داهومي لغاية ١٩٦٠

تقع مملكة داهومي، في غرب القارة الافريقية، وشمال خط الاستواء، بين خطي العرض السادس والثالث عشر، ومن جنوبها المحيط الأطلسي، ولداهومي حدود برية مع أربعة دول وهي نيجيريا من الشرق وتوغو من الغرب والنيجر وبوركينا فاسو من الشمال^(١)، تمتد مساحتها بشكل طولي لذلك فان شكلها مستطيل على الخارطة، ويمتاز مناخها بفصل ممطر وفصل جاف، في حين يمتاز قسمها الجنوبي بالرطوبة وانخفاض الحرارة، بينما قسمها الشمالي ف ذو مناخ استوائي، وتكثر كمية الامطار في الجنوب بينما تقل تدريجياً كلما اتجهنا نحو الوسط والشمال^(٢).

اعتمد اقتصاد داهومي على الزراعة وكرسوا أنفسهم لزراعة محاصيل مختلفة، منها: الفول السوداني والقطن والبن والتبغ والدخن والأرز والحمضيات وزراعة الذرة، كذلك كانت



التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

داهومي مصدراً مهماً لتجارة العبيد، مما جعل الدول الاستعمارية تتنافس عليها، لاسيما البرتغاليين الذين واجهوا منافسة من قبل الهولنديين والبريطانيين والفرنسيين لأحكام السيطرة على موانئها، بعد إلغاء تجارة العبيد في منتصف القرن التاسع عشر من قبل الدول الأوروبية^(٣). تأسست مملكة داهومي في القرن الحادي عشر أو الثاني عشر وفقاً لأغلب المصادر التاريخية، اذ قامت فيها العديد من الممالك القديمة، مثل ممالك اليوروبا، ومملكة ألادا، ومملكة بورغو وغيرها من الممالك الأخرى، وكانت مركزاً لموجات هجرة عديدة من الدول المجاورة، فهي دولة متعددة الجنسيات ذات روابط قوية مع جيرانها، وبفضل منفذها المباشر على المحيط الأطلسي، أصبحت قاعدة مهمة لتجارة الرقيق في نهاية القرن السابع عشر بعد ان ازداد الطلب على العبيد تحت ضغط الاحتياجات المتزايدة في الأمريكيتين^(٤).

يتكون سكان بنين من مجموعات عرقية متنوعة من أبرزها: أجا، وفون، ويوروبا، وباريبا، ونددي، وأوتاماري، وياو، وفولاني، وغيرها من الأقليات^(٥)، تتميز بنين ليس فقط بالتنوع العرقي، بل أيضاً بتنوع المعتقدات والاديان، تحتل الوثنية النسبة الأكبر اذ بلغت (٧٠%) ثم المسيحيون (١٧%) اما المسلمون فقد بلغت نسبتهم (١٣%)^(٦). يتضح مما تقدم ان داهومي دولة متنوعة عرقياً، وذلك التنوع قد أعطاها ميزة أساسية في تاريخها، فنجد ان لكل عرقية مكانتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الامر الذي انعكس على أوضاعها السياسية كما سيتم تبينه لاحقاً.

اخذ الاوروبيون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، يتطلعون إلى غرب إفريقيا لتوسيع نطاق نفوذهم الاقتصادي، وعندما هزمت بروسيا فرنسا في الحرب الفرنسية - البروسية عام ١٨٧١، شرعت فرنسا في البحث عن مناطق جديدة من العالم لتوسيع إمبراطوريتها، كانت تلك الاستكشافات المبكرة، التي سرعان ما تحولت إلى حملات غزو، بناءً على طلب شركات تجارية مدنية، كانت تربطها علاقات وثيقة مع الحكومة الفرنسية، اقامت فرنسا موطئ قدم لها في داهومي عند ميناء كوتونو Cotonou في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، كانت سياسة فرنسا تهدف في السيطرة على منطقة داهومي و حقوق الملاحة وتجارة الرقيق على طول نهر النيجر^(٧).

أرسلت فرنسا في عام ١٨٧٨ قواتها لاحتلال كوتونو، ولم يبدي غليلي (Glele)^(٨) ملك داهومي أي مقاومة تذكر، لأنه وعلى حد تعبيره من "يصنع البارود يكسب المعركة"^(٩)، استمر سلام غير مستقر بين الفرنسيين والداهوميين حتى نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر، ففي عام

١٨٨٩ توفي الملك غليلي، وخلفه ابنه كوندو (Kondo)، الذي لقب بـ بيهانزين (Behanzin)^(١٠) عند تتويجه في كانون الثاني من العام نفسه^(١١).

أظهر الملك بيهانزين، الذي كان يتمتع بتفوق عددي كبير على الفرنسيين، اتباع نهج أشد مقاومة تجاه فرنسا مما أظهره والده، الأمر الذي أدى إلى اندلاع حرب داهومي الأولى، كان الفرنسيون أقل عددًا بكثير من الداهوميين، ومع ذلك، فقد استخدمت فرنسا تكتيكات لم يستخدمها الداهوميون، حاصرت البحرية الفرنسية الموانئ الرئيسة لداهومي، مما حال دون أي فرصة لإعادة تسليح جيش بيهانزين من قبل ألمانيا أو البرتغال^(١٢)، بالإضافة إلى ذلك، دعمت السفن الحربية التابعة للبحرية القتال الذي قامت به القوات البرية الفرنسية خلال العديد من المعارك، لم يتوقع الفرنسيون أن تصمد مقاومة الداهوميين أمام الهجوم البحري والعسكري، لكن الحرب امتدت إلى أواخر صيف عام ١٨٩٠، تكبدت فرنسا خسائر عسكرية جسيمة الأمر الذي دفع السلطات الفرنسية لإنهاء تلك الحرب^(١٣).

مثلت حرب داهومي الأولى انتصارًا معنويًا للداهوميين، ومأزقًا عسكريًا ودبلوماسيًا للفرنسيين، أُجبرت فرنسا على التفاوض وعقدت معاهدة مع بيهانزين ضمنت للفرنسيين امتيازات تجارية حصرية في موانئ كوتونو وبورتو نوفو، وهو ما مثل العودة إلى الوضع الراهن قبل الحرب^(١٤) ومع ذلك، لم يكتفِ الفرنسيون بالحفاظ على سلطتهم على التجارة في كوتونو وبورتو نوفو، بل أرادوا مد سيطرتهم على طرق الملاحة المهمة على نهر النيجر في شمال داهومي^(١٥)، مما مهد الطريق لحرب داهومي الثانية^(١٦).

جهزت فرنسا جيشاً في ربيع عام ١٨٩٢، بقيادة العقيد ألفريد دودس (Alfred Dodds)، الذي قام بشن هجوماً على العاصمة ابومي، تمكن من احتلالها أواخر عام ١٨٩٢، على الرغم من مقاومة القوات الداهومية وتفوقها العددي لكن تلك المقاومة لم تصمد طويلاً أمام القوات الفرنسية المجهزة بأسلحة متطورة آنذاك، لذا انهزم جيش داهومي واستسلم دون شروط في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٨٩٤^(١٧).

بعد الهزيمة التي مُني بها جيش داهومي على يد العقيد دودس، تقدمت القوات الفرنسية نحو نهر النيجر إذ أسست الحدود الشمالية لمستعمرة داهومي الفرنسية^(١٨)، وتمت السيطرة على العاصمة ابومي وجعلها محمية فرنسية^(١٩)، ثم عقدت سلسلة من المفاوضات في كانون الثاني ١٨٩٤ وافق بيهانزين على التناحي والذهاب إلى المنفى في جزيرة المارتينيك في البحر الكاريبي^(٢٠)، وفي عام ١٩٠٠ تم حل مملكة داهومي وإعلانها مستعمرة فرنسية خاضعة للحكم الفرنسي المباشر، لتكون بعدها جزءاً من إفريقيا الغربية الفرنسية (A.O.F)، ثم اقليماً فرنسياً في

التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

ما وراء البحار، وذلك بموجب المرسوم الصادر في الثامن من تشرين الأول عام ١٩٠٤ صارت داهومي ضمن الحكومة العامة لغرب إفريقيا الفرنسي^(٢١).

اتبعت فرنسا تجاه مستعمراتها في غرب إفريقيا سياسة خاصة تسمى "الاستيعاب"، والتي بموجبها عدت جميع سكان إمبراطوريتها مواطنين فرنسيين، ولهم حق التصويت وشغل المناصب العامة، إلا أنها سرعان ما تخلت عن تلك السياسة، واعتمدت سياسة أكثر تقييداً تسمى "الارتباط"، بمعنى أن الفرنسيون اتبعوا سياسة إرسال موظفين إداريين من باريس إلى مستعمراتها للإشراف على الحكم في داهومي وغيرها، ومن سلبيات ذلك، عدم تمتع الأفارقة بحماية القوانين الفرنسية أو إعطاء رأي في الحكومة وخضوعهم لاستبداد المسؤولين الفرنسيين وكان هدف فرنسا من سياسة الارتباط توسيع قواتهم العسكرية من خلال تجنيد آلاف الأفارقة للخدمة العسكرية غير الطوعية التي بدأت في أوائل القرن العشرين واستمرت لغاية منتصف الخمسينيات، وكان التجنيد اجبارياً^(٢٢).

كان التجنيد له بعض المزايا للجنود الأفارقة منها إعفائهم من الضرائب طوال مدة بقائهم في الخدمة مع راتب تقاعدي بموجب مرسوم عام ١٨٨٩^(٢٣)، إلا أن تجنيد الشباب الداهومي في الجيش الفرنسي أدى إلى استنزاف القوى العاملة في مجال الزراعة واستخدامهم لتطوير البنية التحتية للنقل التي أحتاجها الفرنسيون لنقل الموارد الطبيعية أو الخام إلى مناطق التجارة الساحلية^(٢٤) فضلاً عن استخدامهم كقوة عاملة رخيصة، وأيضاً استخدموا جنود للسيطرة على مناطق غرب إفريقيا الفرنسية قبل الحرب العالمية الأولى، وقاتل الأفارقة المجنّدون في أوروبا وآسيا وأفريقيا قبل وأثناء الحربين العالميتين^(٢٥). يتبين مما تقدم اتباع فرنسا سياسة الحكم المباشر في داهومي وربطها إدارياً وسياسياً بحكومتها في باريس، ومارست سياستها الاستعمارية وجندت العديد من الرجال في داهومي ليشتركوا في معاركها.

أن إجبار السود على الخدمة في الجيوش الاستعمارية الفرنسية قد عمل في نهاية المطاف ضد المصالح الفرنسية في غرب إفريقيا^(٢٦)، فبعد الحربين العالميتين، كان غالبية النشاط السياسي في داهومي جنوداً سابقين، ومن تلك الشخصيات الوطنية لويس هونكارين (Louis Hunkanri)^(٢٧) أحد أبرز القادة المناهضين للاستعمار في داهومي، قبل اعتقاله عام ١٩٢٣، نظم هونكارين اتحاداً سياسياً في داهومي، على غرار اتحاد ألفه أثناء وجوده في باريس، ورغم أن هونكارين كان معروفاً كمُناهضٍ للاستعمار في داهومي خلال سنوات ما بين الحربين، إلا أنه لم يكن الصوت الوحيد الذي ارتفع ضد سياسات الاستبداد الاستعماري الفرنسي^(٢٨).

زادت الأنشطة السياسية بعد انتهاء الحربين العالميتين، ضد الاستعمار الفرنسي في داهومي، لأن المحاربين القدامى العائدين شهدوا على ضعف الفرنسيين، كان الفرنسيين قبل الحرب العالمية الأولى، في نظر شعب داهومي قوة مطلقة لا تقهر، لأنهم سيطروا على بلادهم في مدة زمنية قصيرة، ومع ذلك، وكما أوضحت أفعال المحاربين القدامى العائدين الى داهومي ما بعد الحرب العالمية الأولى، مثل هونكارين، بدأ الاعتقاد الذي كان سائداً أن الرجل الأبيض لا يقهر قد انهار، وتسارع هذا التدهور خلال الحرب العالمية الثانية⁽²⁹⁾.

عاد العديد من محاربي غرب أفريقيا الذين خدموا جنبا إلى جنب مع القوات الفرنسية الى أوطانهم حاملين قصصاً عن تجاربهم الحربية، روى أحد المحاربين القدامى الذين قاتلوا الألمان في أوروبا تجربته بهذه الطريقة: **«كنا مع الفرنسيين طوال الوقت، كنا أقوى من البيض، تلك الرصاصة التي أصابت سني كانت ستقتل أبيض، عندما بدأ إطلاق النار، فر البيض، كانوا يعرفون المنطقة، بينما لم نعرفها نحن، لذلك بقينا. ضباطنا كانوا خلفنا»**⁽³⁰⁾، وتوضح مثل تلك القصص السبب وراء إلهام المحاربين القدامى العائدين إلى داهومي بعد الحرب العالمية الثانية للمشاركة بنشاط في الحركات السياسية التي تهدف إلى إنهاء الحكم الاستعماري الفرنسي في اوطانهم⁽³¹⁾.

لم تُوفَ فرنسا بالوعد التي أطلقتها للمحاربين القدامى العائدين من الحرب، ومن بين تلك الوعد منح الجنسية الفرنسية لجميع سكان غرب أفريقيا، وإنهاء التجنيد الإجباري والعمل القسري، والتمثيل العادل في الجمعية الوطنية، وزيادة سيطرة الأفارقة على الشؤون السياسية المحلية. ونتيجة لذلك، فشلت سياسة الدمج التي انتهجتها فرنسا بعد الحرب، لأن بوادر حركة الاستقلال الشعبية في غرب أفريقيا كانت أقوى من أن تُخمد، ولم تكن فرنسا، التي أضعفتها الحرب العالمية الثانية، في وضع يسمح لها بوقف الحماس المناهض للاستعمار، وابتداءً من خمسينيات القرن الماضي، أظهر البرلمان الفرنسي ميلاً ملحوظاً نحو السماح بالحكم الذاتي في غرب أفريقيا⁽³²⁾.

بدأ الداهوميون بالاضطلاع بدور فاعل في الحياة السياسية الحديثة للبلاد، أي بالتزامن مع مؤتمر برازافيل (Brazzaville)⁽³³⁾ في عام ١٩٤٤ الذي تم بموجبه إلغاء قانون الانديجيا⁽³⁴⁾ وتحسين الأوضاع الداخلية للسكان ووجوب اشراكها في العملية السياسية ورفع المستوى الاقتصادي واجراء تغييرات في الاحوال الاجتماعية، كما أجرت الحكومة الفرنسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في الثاني من أيلول عام ١٩٤٥، بعض التعديلات الدستورية، وصدرت مجموعة من الدساتير لتحديث علاقتها مع مستعمراتها بإجراءات تتسجم مع الأوضاع السائدة

التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

آنذاك، وكان من أهمها دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة في تشرين الأول عام ١٩٤٦، الذي أحدث تغيرات دستورية تجاه داهومي وبقية المستعمرات الفرنسية الأخرى، إذ تحولت بموجبه داهومي لتكون جزء من فرنسا وذلك على غرار دول الكومنولث البريطاني (٣٥).

شارك أوائل المثقفين الداهوميين، الذين تلقوا تعليمهم في المدارس والجامعات الفرنسية، في النظام السياسي القائم آنذاك، المتعدد الأحزاب والغير مستقر بسبب التنافسات بين الشخصيات السياسية البارزة التي مثلت ثلاث مناطق رئيسية وما يرتبط بها من إرث سياسي: الشمال (حول باراكو) بقيادة هوبرت ماغا (Hubert Maga) (٣٦)، والوسط (حول أبومي) بقيادة جوستين اهوماديغبي (Josten Ahomdegbe) (٣٧)، والجنوب الشرقي (حول بورت نوفو) بقيادة سورو ميغان أبيثي (Sourou-Migan Apithy) (٣٨).

شكلت في داهومي في عام ١٩٥٧ حكومة شبه مستقلة عملت على المطالبة بالاستقلال والخلص من السيطرة الفرنسية، عرض الرئيس الفرنسي شارل ديغول (Charles de Gaulle) (٣٩) في عام ١٩٥٨ على جميع المستعمرات الفرنسية استفتاء حر إما الاستقلال السياسي الفوري أو الحكم الذاتي الداخلي ضمن المجتمع الفرنسي وفيما يتعلق بمستعمرة داهومي فقد صوتوا للاستمرار في المجتمع الفرنسي، وصار هوبرت ماغا أول رئيس وزراء للمستعمرة، ولكن بعد عامين فقط، قررت المستعمرة أنها تفضل الاستقلال عن فرنسا، اجتمع المؤتمر التأسيسي الرسمي لحزب الشعب الثوري في كوتونو في تموز ١٩٥٨، قبل أسابيع قليلة من الاستفتاء، تم تمثيل داهومي بعدد من المندوبين، من بينهم ثلاثة من الشخصيات السياسية المستقبلية أبيثي وماغا وزينسو (Zinsou)، وكان مؤتمر كوتونو الذي شكل سابقاً قد دعا إلى التصويت بالرفض وإلى الاستقلال الفوري، وهو الشعار الذي تبناه بالإجماع (٣٥٠) مندوباً من (١٣) إقليماً من أراضي الاتحاد الفرنسي، لكن ذلك القرار لم يحسم القضية، جرى في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٥٨ استفتاء، أدلى الناخبون الداهوميون بـ (٤١٨.٩٦٢) صوتاً بـ "نعم" و (٩.٢٤٦) صوتاً بـ "لا" في الرابع من تشرين الأول ١٩٥٨ صدر دستور ديغول، والذي بموجبه تقرر منح الاستقلال للمستعمرات المعروفة باسم الجماعة الفرنسية التي منحت الاستقلال الذاتي وكان من ضمنها داهومي، وفي الرابع من كانون الأول ١٩٥٨، صارت داهومي عضواً في المجتمع الفرنسي الجديد (٤٠). اتضح مما تقدم ان مسألة الاستقلال كانت واقعة بين رأيين، الأول تمثله الطبقة السياسية المستفيدة من الاستعمار وهي تنظر الى الاستقلال انه مغامرة وان البلد بحاجة ماسة لدعم فرنسا، اما الراي الثاني ممثل بالمعارضة والاطراف الشعبية التي ترى ان قضية الاستقلال لا يمكن التنازل عنها تحت أي مسوغ.



تولى سورو ميغان ابيثي في الرابع من كانون الأول ١٩٥٨ منصب رئيس مجلس الحكومة وتم تغيير اسم داهومي إلى جمهورية داهومي، وفي كانون الأول ١٩٥٨ وضعت دستوراً لها بعد استفتاء شعبي وأسهم في تنظيم العلاقة مع الحكومة الفرنسية وصارت تعرف بجمهورية داهومي⁽⁴¹⁾، وكذلك قامت بعض دول غرب إفريقيا بتأسيس اتحاد عرف بـ اتحاد ساحل بنين في نهاية عام ١٩٥٨، والذي ضم كلاً من (داهومي، ساحل العاج، النيجر ، فولتا العليا)، الذي نظم العمل المشترك في اتخاذ قرارات وسياسات خارجية واقتصادية موحدة من خلال مجلس استشاري للتنسيق المشترك⁽⁴²⁾.

اختارت النخبة السياسية الجديدة إدخال نظام ديمقراطي ليبرالي يتماشى مع النموذج المستخدم في فرنسا. استوحى الدستور الجديد، الذي اعتمد عام ١٩٥٩، إلى حد كبير من الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ ونص على نظام برلماني مع رئيس على رأس البلاد، ورئيس وزراء مسؤول أمام البرلمان، كما حدد الدستور الحقوق الأساسية للمواطنين، مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والصحافة⁽⁴³⁾. جرت في شباط ١٩٥٩ انتخابات في داهومي، وفي نيسان من العام ذاته تم اختيار أعضاء المجلس التشريعي لمدة خمس سنوات وتألف من سبعين عضواً⁽⁴⁴⁾.

عقدت الأمم المتحدة اجتماعاً في دورتها الخامسة عشر للجمعية العمومية والتي عرفت بالدورة الأفريقية، والتي افتتحت في العشرين من أيلول عام ١٩٥٩ حضرها (٣٤) رئيس وزراء و(٦٩) وزير خارجية، وذلك لمناقشة مجريات الأوضاع في دول القارة الأفريقية وحركات التحرر المطالبة بالاستقلال، تم اتخاذ قرار بشأن استقلال داهومي في باريس من خلال المشاورات التي عرفت باسم الوفاق والتي شارك فيها رئيس الوزراء ماغا، والذي عاد إلى داهومي في الثالث عشر من حزيران ١٩٦٠، وأعلن أنه طلب شخصياً استقلال داهومي وقد شهدت المدة الواقعة بين شهري حزيران وتشرين الأول من العام نفسه، استقلال أربعة عشر دولة أفريقية كانت داهومي من ضمن تلك الدول، إذ أعلنت داهومي الاستقلال في الأول من آب عام ١٩٦٠⁽⁴⁵⁾.

جرت انتخابات رئاسية في الرابع من كانون الأول ١٩٦٠ ليفوز فيها حزب الوحدة الداهومي، يوعين هوبيرت ماغا رئيساً للبلاد وتولى سورو ميغان ابيثي منصب نائب الرئيس، بعد ان تحالفا في حزب الوحدة الداهومي، تلك الأحزاب التي ما لبثت ان غيرت أسماءها وتحالف أعضائها تارة وافترقوا تارة أخرى وفقاً للظروف والأوضاع السياسية الراهنة آنذاك⁽⁴⁶⁾.

التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

المحور الثاني: التطورات السياسية الداخلية في داهومي ١٩٦٠-١٩٧٢.

اتسمت إدارة السلطة السياسية في داهومي خلال المدة (١٩٦٠-١٩٧٢) بتوليها من عدة رؤساء منتخبين ديمقراطياً أو نصبوا أنفسهم عن طريق الانقلابات العسكرية، وهذا ما يُفسر تعدد الحكومات التي شكّلت خلال تلك المدة.

بعد استقلال داهومي في الأول من اب ١٩٦٠، تم اعتماد دستور للبلاد في السادس والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه، ليحدد الأطر القانونية للدولة الفتية، تالف الدستور من (٧٧) مادة، وقد أرسى هذا الدستور نظاماً رئاسياً، يتضمن انتخاب رئيس الدولة من قبل الشعب وفقاً للمادة (٨)، ويساعده نائب الرئيس بموجب المادة (٩)، ويُنتخب رئيس الجمهورية ونائبه لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر، ويحقّ لهما إعادة انتخابهما، ويتمتع رئيس الجمهورية بالسلطة التنفيذية الحصرية، كما يُعيّن أعضاء الحكومة ويحدد صلاحياتها، وأعضاء الحكومة مسؤولون أمامه، وهو أيضاً الشخص الوحيد الذي ينهي مهامهم، ويرأس مجلس الوزراء^(٤٧).

جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الحادي عشر من كانون الأول عام ١٩٦٠، وفقاً لأحكام الدستور، وحصلت قائمة حزب الاتحاد الديمقراطي التقدمي (PDU) على (٤٦٨) ألف صوت، أي ما يعادل (٦٩%) من الأصوات المدلى بها في صناديق الاقتراع، وحصل حزب الجبهة المتحدة ضد الدكتاتورية على (٢١٣,٥٦٤) صوتاً، أي ما يعادل (٣١%) من الأصوات المدلى بها، وتضمنت كل قائمة (٦٢) اسماً مرشحاً، فازت قائمة حزب الاتحاد الديمقراطي التقدمي الذي أصبح الحزب الحاكم والوحيد في البلاد بعد الغاء جميع الأحزاب السياسية وشكلت الحكومة على النحو الآتي^(٤٨): هوبرت ك. ماغا رئيساً للجمهورية، ميغان ايبيثي نائباً للرئيس، اسوغبا أوكي وزيراً للخارجية، فيكتوريان غباغيدي وزير الأشغال العامة والنقل والاتصالات، بول داربوكس وزير التجارة والاقتصاد والسياحة جوزيف أ. كيكي وزير العدل والتشريع ميشيل أهوانمينو وزير التعليم والثقافة، سيباستيان داسي وزير الزراعة والتعاونيات، ألكسندر أداندي وزير المالية والميزانية، رينيه ديروكس وزير الصحة العامة والشؤون الاجتماعية، بيرتين بورنا وزير الخدمة المدنية والعمل.

برزت السياسة الإقصائية منذ عام ١٩٦١ واتخذت مظاهر التنافس السياسي والمعارضة منحى عنيفاً وبشكل متزايد، وقد أدى ذلك إلى تفاقم التمييز على أساس الأصل العرقي والطائفي، واعتُبر القمع الذي شنه نظام الرئيس هوبرت ك. ماغا ضد نشاط الجبهة المتحدة ضد الدكتاتورية، ولا سيما بعد سجن معظم قادتها، وعلى رأسهم رئيس الجبهة جوستين. أهوماديغي،

من جماعة الفون العرقية، أدى ذلك الى تفاقم العنف العرقي والطائفي وانعكس ذلك على الاوضاع السياسية في البلاد⁽⁴⁹⁾. يمكن القول ان التنوع العرقي في داهومي شكل عقبة كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي.

وقد مهدت الإضرابات العمالية التي شهدتها البلاد والازمات الاجتماعية الواسعة النطاق، فضلاً عن استياء الجيش بعد قيام الرئيس هوبيرت ماغا بإلغاء مبدأ التعددية الحزبية، خلافاً للمادة (٧) من الدستور والتي نصت على أن: **الأحزاب والجماعات السياسية تساهم في التعبير عن حق الاقتراع. وتُشكل وتُمارس أنشطتها بحرية، شريطة احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية وقوانين الجمهورية**⁽⁵⁰⁾ أدى ذلك الى اعتماد نظام الحزب الواحد، الامر الذي دفع الجيش بقيادة العقيد كريستوف سوغلو (Christophe Soglo)⁽⁵¹⁾ رئيس أركان الجيش آنذاك، للقيام بانقلاب عسكري على السلطة في الثامن والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٦٣، وأعلن حل الجمعية الوطنية وتعليق العمل بالدستور، وكان ذلك بمثابة بداية عدم الاستقرار السياسي في داهومي⁽⁵²⁾.

تألفت حكومة الرئيس سوغلو على النحو الآتي: كريستوف سوغلو رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة المؤقتة، والمسؤول عن الدفاع والداخلية والأمن والإعلام، هوبيرت ماغا وزير الدولة للشباب والشؤون الخارجية والأشغال العامة والبريد والاتصالات والنقل والسياحة، ميغان ابيثي وزير الدولة للشؤون المالية والاقتصادية والتخطيط والزراعة والتعاون، جوستن. أهوماديغي وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، والخدمة المدنية، والصحة، والتعليم الوطني⁽⁵³⁾.

تشكلت حكومة العقيد كريستوف سوغلو، من وزراء كانوا رؤساء سابقين وزعماء لأحزاب سياسية: حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية (UDD) بزعامة جوستن. أهوماديغي، وحزب الثورة الديمقراطية (PRD) بزعامة ميغان س. أبيثي، وحزب الحركة الديمقراطية الشعبية ضد الدكتاتورية (MDD) بزعامة هوبير ك. ماغا. إلا أن الأخير استقال من هذه الحكومة وودع السجن بتهمة اختلاس الأموال العامة⁽⁵⁴⁾. يبدو ان الجنرال كريستوف سوغلو أراد بهذه التشكيلة الوزارية التي ضمت اغلب القيادات السياسية البارزة في البلاد ان يثبت اركان حكومته والحفاظ عليها بالإضافة الى تعزيز الوحدة الوطنية وقوة الدولة.

حلّ رئيس الجمهورية في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣، الأحزاب والمنظمات السياسية، واعتمد نظام الحزب الواحد، وبناءً على ذلك، تأسس الحزب الداهومي الديمقراطي (PDD) في الخامس عشر من كانون الاول ١٩٦٣، كما اعتُمد دستور جديد في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٦٤، وبموجبه أُجريت انتخابات رئاسية فازت بها قائمة الحزب الداهومي

التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

الديمقراطي (PDD) بقيادة ميغان أبيتشي الذي انتخب رئيساً للجمهورية، وجوستين أهوماديغبي نائباً للرئيس، لكن المشاكل الدستورية سرعان ما وضعت رئيس الجمهورية في مواجهة رئيس حكومته (55).

كان الخلاف حول تعيين رئيس المحكمة العليا. ووفقاً للمادة (١٦) من الدستور، الفقرة (٥)، التي تنص انه عند انتهاء مدة ولاية رئيس الجمهورية ونائبيه وأعضاء الجمعية الوطنية، تُشكل حكومة مؤقتة من خمسة أعضاء، تُكلف في غضون ثلاثين يوماً من انتهاء هذه المدة والتحضير لانتخابات جديدة. وتتألف الحكومة المؤقتة من رئيس المحكمة العليا، ورئيس الحكومة المؤقتة، وأربعة أشخاص يُعينهم رئيس المحكمة العليا. وبفضل هذا الامتياز، أراد كلٌّ منهما أن يكون رئيس المحكمة الى جانبه، ومع ذلك، ووفقاً للمادة (٨٦) من الدستور، يُعين رئيس الجمهورية رئيس المحكمة العليا لمدة ست سنوات. وفي الوقت نفسه، تُلزم المادة (٢٥) رئيس الجمهورية بتعيين أعضاء المحكمة العليا في مجلس الوزراء. وتضيف المادة (١٠٢) أن الأحكام اللازمة لتطبيق الدستور تكون موضوع قانون يُقره مجلس الأمة". بناءً على ذلك، أراد رئيس الدولة المضي قدماً في تعيين أعضاء المحكمة العليا. ومع ذلك، نظراً لعدم وضوح المادة (٨٦) بشأن الإجراءات الواجب اتباعها في هذا التعيين، قرر مجلس الوزراء إحالة الأمر إلى مجلس الأمة من خلال مشروع قانون. رأى رئيس الحكومة ضرورة تعيين قاضٍ مشهود له بخبرته الفنية لرئاسة المحكمة العليا من أجل إعطاء المحكمة صورة جيدة. أما رئيس الجمهورية، فقد جادل بأن محاولة إجباره على تعيين رئيس المحكمة العليا شكّلت انتهاكاً لحرية الاختيار التي سمحت بها المادة (٨٦) في النهاية، ساد موقف الحكومة على موقف رئيس الجمهورية. ففي السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٦٥، أقال مجلس الشعب (الحكومة والجمعية الوطنية والنفقات مجتمعة) رئيس الجمهورية ونقل صلاحياته إلى رئيس الحكومة. وكان من المتوقع أن يستولي الجيش على السلطة. ففي التاسع والعشرون من تشرين الثاني توجه وفد من الضباط للحصول على استقالة ميغان س. أبيتشي وجاستن ت. أهوماديجي. وبعد استقالتهما، جمع تايرو كونجاكو Tairou Congacou،⁽⁵⁶⁾ رئيس الجمعية الوطنية، بموجب المادتين (٧٧) و(٣٥) من الدستور بين مهام رئيس الجمعية الوطنية ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة⁽⁵⁷⁾.

أصبح تاهيرو كونجاكو في التاسع والعشرون من تشرين الثاني ١٩٦٥، رئيساً للجمهورية، إلى جانب منصبه كرئيس للجمعية الوطنية، ووفقاً للمادة (١٦) من الدستور، الفقرة (٥)، تُشكل حكومة مؤقتة من خمسة أعضاء، تُكلف في غضون ثلاثين يوماً من انتهاء ولاياتها المذكورة بالتحضير لانتخابات جديدة. وهكذا، وفي اليوم التالي لتوليهِ السلطة، شكّل الرئيس



تاهيرو كونجاكو حكومة مؤلفة على النحو التالي: تاهيرو كونجاكو رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة المسؤول عن الدفاع، والداخلية، والخارجية، والعدل، والتخطيط، والإعلام، أنطوان بوبا وزير الدولة للمالية والاقتصاد والتنمية الريفية والتعاون، إيمانويل تيتيجان وزير الدولة للأشغال العامة والنقل والاتصالات والسياحة جان ساكا وزير الدولة للخدمة المدنية والعمل والشؤون الاجتماعية ميدي موسى يايا وزير الدولة للتربية الوطنية والشباب والرياضة والصحة (58).

قرب الرئيس تاهيرو كونجاكو السياسيين من مجموعته العرقية واستبعد السياسيين من المجموعات العرقية الأخرى، كان على الرئيس تاهيرو التحرك بسرعة لتنظيم انتخابات جديدة، وتعيين رئيس للمحكمة العليا. كما أطلق سراح ماغا والوزراء السابقين وكبار المسؤولين الذين اعتقلوا بتهمة اختلاس الأموال العامة، وسمح بتشكيل أحزاب جديدة وهي: المؤتمر الوطني لداهومي (CND) بزعامة أبيثي، والتحالف الديمقراطي لداهومي (ADD) لأهوماديغي، والاتحاد الوطني لداهومي (UND) لماغا، يبدو انها نفس الأحزاب القديمة بشخصها وبرامجها لكن بأسماء جديد، اعتقد الجيش أن رئيس الجمعية الوطنية لم يستطع احتواء هجمات وغطرسة الأحزاب الجديدة⁽⁵⁹⁾، لذلك لم يمهل تاهيرو كونجاكو طويلاً، إذ تم اسقاطه بانقلاب عسكري ناجح في الثاني والعشرون من كانون الأول ١٩٦٥ الذي بشر بنظام عسكري جديد، وهو نظام الجنرال كريستوف سوغلو، خلال عامين من توليه السلطة، نفذ الجنرال كريستوف سوغلو إجراءات تقشفية، شملت السيطرة السياسية على المجتمع المدني والأنشطة الحكومية من قبل لجنة اليقظة العسكرية (CMV)، التي شكّلت في السادس من نيسان ١٩٦٧. أثارت قرارات الجنرال غير الشعبية غضب الضباط الشباب الذين أطاحوا به بقيادة العقيد موريس كوانديتي Mauric Kouandété^(٦٠) في السابع عشر من كانون الأول عام ١٩٦٧^(٦١).

لم تستمر حكومة العقيد موريس كوانديتي سوى يوم واحد فقط، انتهت بانقلاب عسكري قاده الجنرال ألفونس آلي Alphonse Alley في الحادي والعشرين من كانون الأول ١٩٦٧ وأعلن نفسه رئيساً للجمهورية، وقدم حزمة اصلاحات منها وضع دستور جديد للبلاد في الحادي عشر من نيسان ١٩٦٨، الذي نظم مبادئ حكومة داهومي وأنشأ نظاماً قوياً، وقد اضيفت الشرعية على حكمه من خلال اجراء انتخابات رئاسية، انتُخب رئيساً للجمهورية بالاقتراع العام، وجمع بين رئاسة الدولة والحكومة، أرسى هذا الدستور هيمنة السلطة الرئاسية على جميع مؤسسات الدولة، رفض الجيش الاعتراف بالانتخابات الرئاسية التي فاز بها الفونسي آلي، إذ ادركت قيادة الجيش تمسك الفونسو الي بالسلطة واصراره في ابعاد رفاقه من الضباط عن المراكز الحساسة في السلطة، وهذا مثل شقاً كبيراً بين صفوف المؤسسة العسكرية، لذلك تم عزله، كان الضباط

التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

الشباب مدفوعين باهتمامٍ وحيدٍ، أولاً وقبل كل شيء، بوحدة الجيش الفتى، ثم ضمان العودة إلى الشرعية عبر الديمقراطية في أسرع وقت ممكن. ولهذا السبب، أُجريت انتخابات جديدة، لكن المرشح الأبرز للرئاسة، الدكتور باسيل أدجو، لم يُختر، إذ لم تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية سوى (٢٦,٢%)، عقد اجتماعٌ لتعيين رئيس للجمهورية، وقع الاختيار على الدكتور إميل د. زينسو Emile D. Zinsou^(٦٢) وكلف رئيساً للجمهورية في السابع والعشرون من حزيران ١٩٦٨، وأدى اليمين الدستورية رسمياً في السابع عشر من تموز من العام نفسه. وقد أضفى الشرعية على سلطته من خلال اجراء استفتاء في الثامن والعشرون من تموز ١٩٦٨ بنسبة تصويت (٧٢,٦٢%) بنعم. اعلن في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٦٨ عن تشكيل حكومته التي ضمت احد عشر وزيراً من بينهم عشر وزراء عسكريون ووزير مدني، حكم النظام الجديد البلاد حكماً مطلقاً، لذا واجه الرئيس اميل زينسو ضغوطاً وتهديدات من قبل القوى العسكرية والنفائية المناوئة له ، وفي مقدمتها رئيس اركانه موريس كوانديتي Maurice Kouandété الذي أطاح به، في العاشر من كانون الأول ١٩٦٩^(٦٣).

لقى كوانديتي خطاباً عبر الاذاعة انتقد فيه النظام المنهار قائلاً: "... أن نظام الرئيس زينسو لم يُنشئ حالة من انعدام الأمن التام فحسب، بل انحرف عمداً أيضاً عن المبادئ الديمقراطية التي كفلها الدستور..."^(٦٤) تولت هيئة عسكرية السلطة في العاشر من كانون الاول ١٩٦٩، ألقت من بول إميل دي سوزا Emile de Souza، وبينوا سينزوغان Benoît Sinzogan، وموريس كوانديتي^(٦٥)، وبموجب المرسوم رقم ٥٣-٦٩ الصادر في السادس والعشرون من كانون الاول ١٩٦٩، الذي وضع ميثاق حكومة الديركتوار (هيئة حكومية جماعية)، جُمعت السلطتان التنفيذية والتشريعية، وتولاهما المقدمون الثلاثة الذين شكلوا حكومة الديركتوار. وقد أرسى هذا المرسوم أسس حكومة الديركتوار، التي تتمتع بسلطات تنفيذية وتشريعية حصرية، كما أنها حددت وأدارت سياسة الدولة. وُزعت الوزارات بين أعضاء حكومة الديركتوار، كان رئيس حكومة الديركتوار هو الأقدم والاعلى رتبة بين المقدمين الثلاثة. وبموجب ذلك تولى إميل دي سوزا في الثامن عشر من كانون الاول ١٩٦٩ رئاسة الجمهورية وتوزعت الحقائق الوزارية الثلاث بالتساوي بين المقدمين الثلاثة، الأول من الجنوب، والثاني من الشمال، والثالث من الوسط^(٦٦). تسببت حكومة الديركتوار في استياء شعبي بسبب تخبطها في إدارة البلاد، لدرجة أن شمال داهومي أراد الانفصال عن الجنوب. طلب القادة العسكريون من جميع الرؤساء السابقين الموافقة على ايجاد رئيس للبلاد. لكن لم يتم الاتفاق على ذلك، في تلك الاثناء وقع السياسيين المخضرمين هوبير ك. ماغا وجاستن أهوماديغي وميغان أبيثي، ميثاقاً في الثلاثين من نيسان



١٩٧٠، لإنشاء المجلس الرئاسي كحل سياسي لازمة. وفي السابع من ايار من العام نفسه، مُنح هذا المجلس ميثاقاً نصّ على رئاسة دورية لمدة عامين لكل من الاعضاء الثلاثة بالترتيب الآتي: هوبير ماغا، جاستن أهوماديغي، وميغان أبيثي، بالترتيب المنصوص عليه في المادة (١٢)، بموجب المرسوم ٧٠-٣٤-CP الصادر في السابع من ايار ١٩٧٠. يرأس المجلس رئيس، وهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة في آن واحد. يتمتع المجلس الرئاسي بصلاحيات تنفيذية وتشريعية حصرية. يُعيّن أعضاء الحكومة بناءً على توصية كلّ منهم، ويُحدد مسؤولياتهم (المادة ١٥). بعد ذلك، يُوضع الوزراء تحت السلطة المباشرة لرئيس المجلس الرئاسي (٦٧)، أصبح هوبرت ماغا أول رئيس للمجلس الرئاسي للمدة من السابع من ايار ١٩٧٠ إلى السابع من ايار ١٩٧٢ اتسمت سنتا هوبير ماغا في السلطة بالاضطرابات. في الواقع، كانت هناك احتجاجات من المعلمين والطلاب على قانون التعليم الوطني، كُلفت جمعية استشارية وطنية برئاسة بول داربو بتقديم اقتراحات للحكومة، لكنها لم تفلح في إيجاد حلول ناجعة، كما فشل جاستن أهوماديغي، الذي أدى اليمين الدستورية في السابع من ايار ١٩٧٢، في استعادة النظام، في ظل هذا الجو المتوتر، أطاح الجيش بالمجلس الرئاسي في السادس والعشرون من تشرين الأول ١٩٧٢. وعيّن القائد ماثيو كيريكو رئيساً للجمهورية (٦٨).

يتضح مما تقدم ان الحكم العسكري في داهومي (بنين) افرز حالة من عدم الاستقرار الأمني وتدني في الواقع الاقتصادي، فالحكومات العسكرية كانت هشة وضعيفة لم يهتما سوى تحقيق مصالحها على حساب الشعب، وبمرور الأيام ايقن الشعب سوء الإدارة العسكرية.

المبحث الثالث

الحكم العسكري - المدني للجنرال ماثيو كيريكو ١٩٧٢-١٩٩٠

أنهى الانقلاب العسكري الذي قاده المقدم ماثيو كيريكو بدعم من قوات الدرك وضباط عسكريون في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٧٢ نهائياً حالة عدم الاستقرار السياسي التي اتسم بها التاريخ السياسي لداهومي منذ عام 1960، اذ إن تجربة المجلس الرئاسي تعرضت لانتقادات لاذعة، كما يتضح ذلك من الخطاب الإذاعي للجنرال ماثيو كيريكو (٦٩) "يُمثل المجلس الرئاسي وحكومته، المُنقسمان والمُقوضان بفعل تناقضاتهما الداخلية، والمُدانان بالتقاعس، مشهداً يومياً مُحزنًا لنقصهما الفطري، وعجزهما المُشين، وعجزهما الذي لا يُغفر عن إدارة شؤون الدولة بسلامة، وقيادة شعب داهومي بكرامة نحو غدٍ أفضل" (٧٠) كما أضاف قائلاً: "يمارس الجيش الوطني، حتى إشعار آخر، كامل الصلاحيات المُمنوحة لدولة داهومي،

التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

يجب على جميع مسؤولي الدولة، وجميع العاملين في مدنتنا وريفنا، أيًا كانوا وعلى أي مستوى، الاستمرار في أداء مهامهم اليومية بشكل طبيعي، بمزيد من الإيمان والانضباط. يلتزم الجيش رسميًا بمنح شعب داهومي الأمل في فجر جديد حقًا، عاش الجيش! عاشت الثورة! عاشت داهومي! (71)

شكل كيريكو مجلسًا عسكريًا وطنيًا ثوريًا من (١٢) عضوًا، تألف من أربعة ضباط من كل منطقة من المناطق الثلاث في البلاد آنذاك، ولكن كانت هناك صعوبات في توحيد المصالح. أدى التوتر بين الشخصيات المهيمنة في اللجنة الحاكمة إلى إقالة قائدين مؤثرين، هما جانفبيه أسوجبا وميشيل أيكبي خلال عام ١٩٧٥. وتبع ذلك عدة اعتقالات، كانت هذه المدة الأصعب على كيريكو، لكنه حلّ مشاكله بإعادة تنظيم المؤسسة العسكرية بالكامل (72) تألفت حكومة كيريكو من ضباط جيش شباب من مناطق متفرقة داخل داهومي (73).

شرع كيريكو في محو سياسات الماضي، أعاد تسمية داهومي إلى جمهورية بنين الشعبية في كانون الأول ١٩٧٥، وأسس حزبًا واحدًا يُعرف باسم حزب الثورة الشعبية في بنين (PRPB) (74).

قضى ماثيو كيريكو طوال العقد الأول من حكمه، على خصومه والعديد من حلفائه السابقين، وكما كان الحال منذ الاستقلال، فإن الشخص الذي يسيطر على الجيش في بنين هو من يسيطر على البلاد، حافظ كيريكو بالفعل على سيطرته على النظام العسكري في بنين، وكان نظامه العسكري الأطول عمرًا في داهومي، وعلى الرغم من تبنيه أيديولوجية سياسية جديدة، إلا أن ماثيو كيريكو، مثل أسلافه، حافظ على سيطرة محكمة على البلاد باستخدام الجيش عند الضرورة، خلال ما يقرب من عقدين من حكمه، استخدم كيريكو الجيش للحفاظ على النظام فعلى سبيل المثال عندما قام الطلاب وغيرهم من المدنيين على مواجهة سياسات إدارته، أرسل الجيش إلى المدارس والجامعات وأمرهم بإطلاق النار على أي متظاهر فور رؤيته، كان هذا النوع من القمع الوحشي ضد أي شخص عارض حكومة كيريكو أمرًا معتادًا طوال مدة نظامه العسكري الطويل (75).

كان انقلاب عام ١٩٧٢ أكثر من مجرد خطوة تطويرية، بل كان تغييرًا ثوريًا في الآليات الداخلية لحكومة داهومي المدعومة من الجيش (76) واختار رسميًا الاشتراكية القائمة على الماركسية اللينينية كمبدأ سياسي يُوجّه تنمية البلاد، وشمل ذلك تأمين وحدات الإنتاج وتطوير العمل الجماعي، وإنشاء حزب سياسي واحد حزب الثورة الشعبية في بنين، وإنشاء منظمات عمالية (UNSTB)، ومنظمات نسائية، ومنظمات شبابية، وتغيير العلم الوطني، شهدت هذه



المدة أيضاً ترسيخ المبادئ الماركسية في الخطاب العام والوثائق الرسمية، مع التركيز بشكل خاص على الدور القيادي للحزب، والمركزية الديمقراطية، وتدخل الدولة في الاقتصاد، لا سيما في القطاع الزراعي إذ كان من المقرر ضخ استثمارات ضخمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي⁽⁷⁷⁾ وبحلول عام ١٩٧٥، حُكمت البلاد بنظام الحزب الواحد الاشتراكي، ووضعت الحكومة التي سيطر عليها الجيش دستوراً اشتراكياً جديداً عام ١٩٧٧⁽⁷⁸⁾. وبذلك أراد الجنرال ماثيو كيريكو السيطرة والهيمنة على كل مفاصل الدولة بنص دستوري والذي صاغه بما حقق أهدافه بالهيمنة على جميع مؤسسات الدولة.

نظمت انتخابات برلمانية للجمعية الوطنية الثورية (ANR) كل خمس سنوات بدءاً من عام ١٩٧٩، وتضمنت قائمة حزب الثورة الشعبية في بنين (PRPB) حصصاً لكل فئة اجتماعية وسياسية ودينية مهمة⁽⁷⁹⁾.

سعى نظام ماثيو كيريكو إلى اعتماد نهج تعاوني من خلال تكليف المدنيين بوضع الخطوط العريضة لبرنامج سياسي⁽⁸⁰⁾، حُدد يوم العيد الوطني في الثلاثين من تشرين الثاني بدلاً من الأول من أغسطس، ومع تبني الاشتراكية العلمية، اقتربت بنين من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابقة والديمقراطيات الشعبية في أوروبا الوسطى والشرقية. وحشدت صحيفة "إيهوزو" التابعة لحزب الثورة الشعبية (PRPB) وإذاعة "لا فوا دي لا ريفوليوشن" بشعارات مثل تسقط الإمبريالية، النصر للشعب، كل السلطة للشعب، رُشح ماثيو كيريكو، في المؤتمر الوطني الأول لحزب الثورة الشعبية، كمرشح وحيد لرئاسة الجمهورية، في العشرين الثاني ١٩٧٩، انتُخب (٣٣٦) نائباً شعبياً لعضوية الجمعية الوطنية الثورية (ANR) عقب اعتماد الدستور الجديد الصادر في السابع من أيلول ١٩٧٧⁽⁸¹⁾.

احتفظ ماثيو كيريكو بالسلطة، مستخدماً مزيجاً من الاعتقالات والحظر والقتل للقضاء على بعض المعارضين، في عام ١٩٧٥، تم قمع المظاهرات والإضراب احتجاجاً على مقتل ضابط راديكالي بارز، النقيب آيكبي، واستُخدمت لتبرير اعتقال الطلاب وقادة النقابات.⁽⁸²⁾ فقد المعارضون وظائفهم وممتلكاتهم وحُكم عليهم بالنفي، وتكرر التعذيب والمضايقة، وأقامت معسكرات دودجا، لاسيما تلك الموجودة في سيغبانا، القصر الصغير، العديد من المعارضين، وبدأت الحياة الطبيعية تتراجع، وكان على جميع البنينيين أن ينادي بعضهم البعض بالرفاق وأخمدت الماركسية اللينينية أي بادرة معارضة في البلاد، وأصبحت الحكومة غير شعبية، أدت المدة الثورية الطويلة إلى شخصنة سلطة الدولة ووحدها⁽⁸³⁾.

التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

تمكن كيريكو من التثبيت بالسلطة لفترة طويلة من خلال إرضاء البيروقراطيين وأفراد الجيش، وخصص نسبة كبيرة من الميزانية الوطنية للمسؤولين الحكوميين والعسكريين طوال ثمانينيات القرن الماضي، استهلكت رواتب الدولة موظفو الخدمة المدنية والجيش ما يقدر بنحو (٦٥%) إلى (٩٥%) من الميزانية وكلما بُذلت محاولة لتقليص عدد الوظائف التي تدعمها الدولة، كانت النقابات العمالية القوية، المدعومة من الجيش، تُوقف جهود التقليص دائماً⁽⁸⁴⁾.

أدى المستتق الاقتصادي، الذي وقعت فيه حكومة كيريكو، إلى انتفاضة شعبية ودعوة لإصلاح حكومي⁽⁸⁵⁾ بحلول عام ١٩٧٩، كانت بنين تواجه جميع مشاكل أنظمة ما قبل عام ١٩٧٢: عجز الميزان التجاري والميزانية، وانخفاض الصادرات، والهدر والفساد، وقطاع عام متزايد باستمرار ولكنه غير منتج، وزيادة الدين العام ستة أضعاف، انخفاض دخل العمال، مما أدى إلى التغيب عن العمل وأشكال أخرى من الاحتجاج الخفي، وإلى نمو التنظيمات غير الرسمية، التي شهدت عدة اعتقالات عام ١٩٨٠، كما أن الفلاحون عانوا من انخفاض دخلهم بنسبة ٢.٦٪ سنوياً. وإدراكاً منها لفشل معظم سياساتها، بدأت الحكومة عملية نقد ذاتي ومراجعة للسياسات وإصلاح هيكلية، إلا أن هذه العملية كانت بطيئة وجزئية، وقبل أن تدخل حيز التنفيذ، أصبحت غير ذات جدوى بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية، وكان جوهر الأزمة هو الديون الناتجة عن سلسلة من الاستثمارات الكبرى غير المنتجة، لا سيما في إنتاج النفط. وقد تطلبت خدمة الدين، الذي ارتفع إلى أكثر من مليار دولار بحلول عام ١٩٨٦، تسديد دفعات تزيد عن (١٠٠) مليون دولار سنوياً بدءاً من عام ١٩٨٤ فصاعداً. ولم يؤدِّ عدم تحقيق هذه المستويات إلا إلى زيادة الدين، وتقليص فرص بنين في الحصول على الائتمان والمساعدات. وانخفضت الصادرات وإيرادات الدولة بشكل مطرد⁽⁸⁶⁾.

أدى انهيار الآمال الكبيرة في إنتاج النفط عام ١٩٨٦، إلى تفاقم الأوضاع، كما تدهورت تجارة القطن المحصول السائد في شمال بنين، وتأخر دفع رواتب القطاع العام، الأمر الذي اضطر بنين اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض لسد رواتب الموظفين وتسيير أوضاع المؤسسات الحكومية. لم ترض تلك الحلول والوعود التي أطلقها ماثيو كيريكو الشعب، حتى وصل النظام إلى حالة من اليأس التام في عام ١٩٨٩. لم تستطع حكومة كيريكو إدارة الدين، كما لم تستطع منع زيادة الإنفاق العام على الرغم من التخفيضات في قطاعي الصحة والتعليم وتجميد مجموعة متنوعة من المنح، بما في ذلك مخصصات السكن والتي تبلغ قيمتها (١٠%) من الراتب، وكان أحد الأسباب الرئيسية هو التزام الحكومة بتوظيف الخريجين في القطاع العام، والتي على الرغم من إلغاء التوظيف عام ١٩٨٦، إلا أنها أدت إلى مضاعفة حجم



التوظيف في القطاع العام خلال ثمانينيات القرن الماضي من (٢٠) إلى (٤٧) ألفاً، وثمة عامل آخر المتمثل بالفساد الذي أصبح أكثر شيوعاً ومستشرياً بشكل أكبر خلال حكم ماثيو كيريكو. ومن الشواهد على ذلك السرقة من المؤسسات العامة وإضافة عمال (خياليين) إلى قائمة الرواتب، والاستحواذ غير القانوني على الأراضي وغيرها من الممتلكات، والتلاعب بالإنفاق الحكومي، أدى ذلك في النهاية إلى سحب الأصول السائلة من النظام المصرفي للدولة بأكمله، لم يقتصر الأمر على منح قروض ضخمة غير مضمونة للوزراء وشركائهم ولاسيما المتورطين في الأعمال التجارية، بل شهد أيضاً تحويلات مالية ضخمة إلى الخارج (غسيل الأموال) على فترات متكررة من قبل المقربين من كيريكو، نتيجةً لذلك، انهار النظام المصرفي وواجهت الدولة نقصاً حاداً في الأموال لدرجة أنها لم تستطع دفع الرواتب أو منح الطلاب على الإطلاق بحلول أواخر عام ١٩٨٨⁽⁸⁷⁾، وقّع النظام على حكم الإعدام الذي صاغه بفساده الفادح، إذ أدى ذلك إلى ثورة شعبية أدت بدورها إلى انهيار النظام.

أضرب طلاب الجامعات في عام ١٩٨٩، احتجاجاً على عدم دفع المنح وتدهور المرافق والتدريس في الجامعة الوطنية، لم يتلق الطلاب رواتبهم منذ أيلول ١٩٨٨، وسرعان ما انضم موظفو وزارة المالية ووزارات أخرى إلى احتجاجهم. في بورتو نوفو التي لطالما كانت مركزاً للخطط في الثمانينيات، اندلعت أعمال عنف ونهب ورشق مكاتب المالية بالحجارة، حصل النظام على بعض الراحة من خلال دفع رواتب شهري تشرين الأول وتشيرين الثاني، لكن الطلاب استمروا في الإضراب طوال معظم العام، على الرغم من الضغوط الكبيرة. أدى استمرار عدم دفع الرواتب في موعدها، إلى المزيد من الاحتجاجات، كما أضرب عمال المزارع في مجمع "ساف" للسكر، والطاقي الطبي في بورتو نوفو، وموظفو الخدمة المدنية مجدداً، والمعلمون، خلال المدة من اذار إلى تموز عام ١٩٨٩. وكان المعلمون والطلبة الأكثر تصميمًا، بقيادة نقابة أساتذة الجامعات "SNES". استمر إضراب المعلمين حتى الثالث والعشرون من تشرين الأول من العام نفسه، كان رد فعل كيريكو هو القمع، وهو الأسلوب الذي استخدمه طوال معظم حكمه، أدى تزايد وفيات الطلاب والمعلمين واعتقالاتهم وفصلهم، رأى المضربون في ضرورة إعادة هيكلة النظام السياسي برمته، وبدأت تظهر شعارات أخرى مندهة حول الأجور والمنح وشروط العمل لتتضمن إلى شعاراتٍ أخرى حول حقوق الإنسان والحريات الليبرالية والديمقراطية، وأصبحت حركة الإضراب حركةً جماهيريةً من أجل التجديد الديمقراطي، رغم قمع السلطة⁽⁸⁸⁾.

استخدمت السلطات السياسية شتى أنواع الحيل، اذ اجتمعت، بناءً على نصيحة من فرنسا، واتخذت قرار حاسم أعلن لوسائل الإعلام في السابع من كانون الاول ١٩٨٩، بعقد

التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

مؤتمر وطني، تجتمع فيه كل الجماعات السياسية، بغض النظر عن توجهاتها، للمساهمة في بلورة صفقة ديمقراطية جديدة. وبالفعل عقد المؤتمر اثناء المدة ١٩-٢٨ شباط ١٩٩٠ الذي سمي بـ "المؤتمر الوطني للقوى الحية"، الذي فتح عهداً ديمقراطياً جديداً في جمهورية بنين، ووضع دستور جديد، واقام نظاماً سياسياً وفق مبادئ الديمقراطية الغربية، مثل فصل السلطات، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وتعدد الأحزاب السياسية، وإنشاء مؤسسات للسلطة الموازية، واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وتداول السلطة بشكل سلمي، ومن الجدير بالذكر أنه تقرر إلغاء الماركسية اللينينية الأيديولوجية الرسمية للدولة، وإلغاء إلزامية استخدام مصطلح "رفيق" في الخطاب الإداري في بنين⁽⁸⁹⁾.

انتخب نيسفور سوغلو Nicéphore Soglo في السابع والعشرون من شباط ١٩٩٠ رئيساً للوزراء من قبل المندوبين في المؤتمر، وتم تغيير اسم جمهورية بنين الشعبية إلى جمهورية بنين، وأنشئ "المجلس الأعلى للجمهورية" برئاسة إيزيدور دي سوزا Isidore de Souza، رئيس أساقفة كوتونو بموجب المرسوم رقم (٩٠-٤٤)، على يتولى إدارة شؤون البلاد خلال المدة الانتقالية (أذار ١٩٩٠ - آذار ١٩٩١)، في ختام المؤتمر الوطني، بعد أن وافق كيريكو على تجريد نفسه من صلاحياته السابقة، الذي أنقذ البلاد من فوضى وشيكة، وفي اليوم نفسه، شكّلت حكومة جديدة متوازنة إقليمياً من التكنوقراط، كُلفت بإدارة شؤون الدولة، لعب "المجلس الأعلى للجمهورية" الدور الأهم، إذ جمع بين السلطتين التشريعية والقضائية في الفترة الفاصلة بين انتهاء المؤتمر الوطني والتنصيب الرسمي للجمعية الوطنية من جهة، و"المحكمة الدستورية" من جهة أخرى. في الواقع، من آذار ١٩٩٠ إلى آذار ١٩٩١، كان معظم أعمال الدولة يقع إلى حد كبير على عاتق أعضاء "المجلس الأعلى للجمهورية"، مثل رؤساء الدولة السابقين، وأعضاء الهيئة التي ترأست المؤتمر الوطني، ورؤساء لجان المؤتمر، وممثلي المحافظات الخمس السابقة⁽⁹⁰⁾. يتضح مما تقدم ان الديمقراطية بدأت تشق طريقها الى بنين وان الحياة الديمقراطية اخذت مسارها الصحيح فالتعددية الحزبية وسن دستور جديد تنبأ بحياة ديمقراطية مرتقبة، لاسيما بعد ان ابدى ماثيو كيريكو تعاطفه مع مطالب القوى السياسية والعمل على تحقيقها.

الخاتمة

ان الاستعمار الفرنسي لداهومي (بنين) كان له تأثير واضح على مجريات النظام السياسي فيها، فبعد السيطرة الفرنسية على داهومي في عام ١٨٩٤، جمع المستعمرون الفرنسيون جميع الكيانات السياسية التقليدية في كيان واحد، سمي مستعمرة داهومي، وبدأت

الحياة السياسية الحديثة في هذه المستعمرة عام ١٩٤٦ بعد الحرب العالمية الثانية، عقب الإصلاحات التي أدخلت في إطار الاتحاد الفرنسي، وقد أدى تمثيل الداهوميين في المجالس المحلية والفيدرالية والحضرية التي أنشأتها فرنسا عام ١٩٤٦ الى تأسيس عدد من الأحزاب السياسية.

كان البُعد العرقي عنصراً أساسياً في عدم تحقيق الاستقرار السياسي في بنين، إذ لاحظنا ان كل جماعة سياسية ترتقي سدة الحكم تعامل الطوائف الأخرى التي لا تنتمي الى طائفتها بالقوة والقمع والاقصاء تجاه مطالبهم المشروعة.

تميزت الحياة الدستورية في بنين منذ الاستقلال وحتى عام انتهاء مدة الدراسة بالعشوائية وعدم الاستقرار إذ شهدت البلاد منذ استقلالها أربعة دساتير إذ تمت صياغتها بما يخدم مصالح الطبقة السياسية اثناء تلك المرحلة السياسية، وليس على أساس التحول الديمقراطي.

مثلت الانقلابات العسكرية في داهومي (بنين) حالة متفردة ومميزة في تاريخها ويمكن ارجاع ذلك الى تردّي الواقع الاقتصادي فبنين تعتمد في اقتصادها بشكل أساس على الزراعة وليس لديها موارد أخرى لتطوير اقتصادها لذلك عانى السكان من الفقر المتفجع، بالإضافة الى ذلك ان فشل النخبة السياسية في إدارة شؤون البلاد الامر الذي جعل من المجتمع البنيني ترنوا انظاره الى القيادات العسكرية لقيادة البلاد بعد فشل السياسيين في تحقيق مطالبهم، فضلاً عن الطموحات الشخصية للقيادات العسكرية، وكذلك التدخل الفرنسي لتأييد بعض القيادات العسكرية التي تحقق طموحتها في المنطقة.

كان أبرز إخفاق للدولة خلال عهد ماثيو كيريكو هو الطابع المركزي لنظام الحزب الواحد، الذي اتسم بتركيز السلطة وعمليات صنع القرار في أيدي قيادة الحزب، ولم يسمح بفهم احتياجات السكان فهماً عميقاً. ونتيجةً لذلك، وجد العديد من البنينيين حكومتهم بعيدة ومنعزلة. وأصبح يُنظر إلى هذه الدولة آنذاك على أنها مجرد جابية ضرائب منها دولة تنظيمية.

ساهمت عوامل عديدة في عملية التحول الديمقراطي، بما في ذلك شخصية ماثيو كيريكو وحرصه على البقاء في السلطة أطول مدة ممكنة، تمثلت بالأزمة الاقتصادية، والتآكل المؤسسي للنظام القديم، وبحلول عام ١٩٨٩، لم تعد دولة بنين قادرة على تغطية نفقاتها الخاصة أو جمع الأموال وأزمة الديون والركود الاقتصادي، مما أدى إلى انخفاض الدخل العام والخاص، والهدر وعدم الكفاءة في القطاع الحكومي، وتأثير الفساد المتصاعد على النظام المصرفي والإنفاق العام، وانكشاف فساد النظام، أصبح من المستحيل منع السخط الشعبي.

هوامش البحث:

١. أحمد نجم الدين فليجا، أفريقيا: دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة الشباب الجامعي، الإسكندرية، د.ت. ص ٤٠٦-٤٠٧.
٢. أنور سعيد إبراهيم ، داهومي في ظل الاستعمار الفرنسي (١٨٩٤-١٩٦٠) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مجلد (٧) ، العدد (٣١) ، ٢٠٢٤ ، ص ٣٢٠.
٣. المصدر نفسه، ص ٣٢٠.
4. Fage, J.D. (with W. Tordoff) (2002) A History of Africa, 4th edition, London and New York, Routledge.p.33.
5. Jean-Philippe Platteau, BENIN INSTITUTIONAL DIAGNOSTIC, University of Namur, August 2019, p. 9.
6. أنور سعيد إبراهيم ، المصدر السابق، ص ٣٢٠.
7. Charles Shryer, The Roles of the Military in the History of Benin (Dahomey): 1870-Present, University of Wisconsin-Superior McNair Scholars Journal, volume4, 2003, 84.
٨. غليلي: امتد حكمه من عام ١٨٥٨ ولغاية ١٨٨٩، جلس على العرش بعد والده الملك غيزو، واصل غليلي حملات والده الحربية الناجحة، للانتقام لموت والده، والقبض على العبيد، وخلال مدة حكمه، حافظ على نهضة داهومي كمركز لبيع زيت النخيل وتجارة العبيد، اعلن وفاته في التاسع والعشرين من كانون الأول ١٨٨٩، ليخلفه ابنه كوندو في حكم مملكة داهومي. للمزيد من التفاصيل ينظر:
- Kwame Anthony Appiah and Henry Louis Gates, The Dictionary of Global Culture, New York, 1997, P. 251 – 254.
9. Gann, L. H. and Duignan, Peter, eds. Colonialism In Africa 1870-1960 Volume 1 . London: Cambridge University Press, 1969.p. 213.
١٠. بيهانزين: ولد في عام ١٨٤٥ وهو حفيد الملك غيزو، اعتلى العرش في كانون الثاني ١٨٩٠، الملك الحادي عشر لمملكة داهومي كان بيهانزين اخر ملك مستقل لمملكة داهومي، وقاد مقاومة الاستعمار الفرنسي لمملكته خلال حروب داهومي ، وحكم لغاية عام ١٨٩٤، حينما هزمه الفرنسيون في الحرب الفرنسية الداهومية الثانية، فر بيهانزين مع بقايا جيش داهومي شمالا حينما دخل الفرنسيون العاصمة في عام ١٨٩١، ونصبوا شقيق بيهانزين اغولي اغبو ملكاً جديداً، بعد فشله في إعادة بناء جيشه ، استسلم الملك بيهانزين في النهاية للفرنسيين في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1894، وعاش ما تبقى من حياته في المنفى في المارتينيك والجزائر، وتوفي في العاشر من كانون الأول ١٩٠٦. للمزيد من التفاصيل ينظر:
- Joseph Haydn , Haydn's Dictionary of Dates and Universal Information Relating to All Ages and Nations, University of Illinois Press, 1910, P. 393.
11. Obichere Boniface, I. West African States and European Expansion . New Haven, CT: Yale University Press, 1971.p. 67.
12. Ibid, p. 72.
13. Ibid, p.72.
14. Crowder, Michael, ed. West African Resistance : The Military Response to Colonial Occupation. London: Hutchinson & Co., 1971.p. 157.
15. Charles Shryer, op.cit, p. 89.
16. Ibid, p. 89.





17. Boahen, A. A. (Ed.). Africa under colonial domination 1880-1935 (Vol. 7). London: Heinemann; Berkeley, Calif., USA: University of California Press. 1985. p. 129.

18. Crowder Michael, op, cit.p. 418.

19. Echenberg Myron. Colonial Conscripts: The Tirailleurs Sénégalais in French West Africa, 1857-1960 . Portsmouth, NH: Heinemann Educational Books, 1991.p. 20.

٢٠. - أنور سعيد إبراهيم، المصدر السابق، ص ٣٢٢.

21. Obichere Boniface, op. cit, p. 118.

22. Webster, J. B., Boahen, A. A. and Tidy, M. The Revolutionary Years West Africa since 1800 . Hong Kong: Longman Group, 1980.P.214.

23. Echenberg Myron, OP.Cit,p.23.

24. Gann, L. H. and Duignan, Peter, eds. Colonialism In Africa 1870-1960 Volume 2 . London: Cambridge University Press, 1970. P. 230.

25. Echenberg, Myron, OP.Cit,p.27.

26. Webster Boahen and Tidy, OP. Cit, p 250.

27. لويس هونكارين: لويس هو نكارين ولد في 25 كانون الأول ١٨٨٧ في بورتو نوفو ، تنحدر والدته من عائلة ملكية، كان هو نكارين عضواً في الدفعة الأولى من خريجي مدرسة ويليام بونتي في داکار عام ١٩٠٤ ، ثم عمل مدرساً، ومع ذلك، تم فصله في عام ١٩١٠ بعد خلاف مع مسؤول استعماري، وجد هونكارين عملاً في الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية، ولكن تم القبض عليه في عام ١٩١٢ بسبب إهانة رئيسه وتهديده، أرسل إلى السجن في داکار، وصار أكثر انتقاداً للحكم الاستعماري الفرنسي، وفي عام ١٩١٤ عاد إلى داهومي وقام بتحرير صحيفة لي ماسنجر دو داهومي، ومع ذلك تم تقديمه للمحكمة في عام ١٩٢١ وقضى عدة أشهر في أحد السجون الفرنسية، ولعب دوراً غير مباشر في اضطرابات بورتو نوفو عام ١٩٢٣ ، إذ حرض سكان بورتو نوفو وكوتونو على عدم دفع الضرائب، وسجن مرة أخرى في عام ١٩٤١، حينما تم إطلاق سراحه في عام ١٩٤٧ ، انخرط مرة أخرى في السياسة وانضم إلى اللجنة الانتخابية في بورتو نوفو في السنوات التي سبقت تشكيل حزب سياسي في داهومي، تم تعيينه رئيساً لمجموعة الضغط المهمة في عام 1950 ، وتوفي عام ١٩٦٤. للمزيد ينظر

Samuel Decalo, Historical Dictionary of Dahomey (People's Republic of Benin), Metuchen, New Jersey: Scarecrow Press, 1995, PP. 45 – 89.

28. Echenberg Myron, OP. Cit ,p. 205.

29. Charles Shryer, op.cit, p. 97.

30. Echenberg Myron, OP. Cit, p. 205.

31- Charles Shryer, op.cit, p. 97.

32. Ibid, p.98.

33. مؤتمر برازافيل: انعقد المؤتمر في عام ١٩٤٤ لمناقشة مستقبل السياسة الفرنسية في المستعمرات لاسيما في القارة الإفريقية، ووضع الأسس العلمية التي تؤدي إلى وحدة الأقاليم الفرنسية في إفريقيا، على الرغم أن المؤتمر خصص لجميع مستعمرات فرنسا في العالم، إلا أن الصعوبات العملية التي تتعلق بوضع فرنسا في تلك المدة قد قصرت مجاله على إفريقيا السوداء واستيعاب رعايا المستعمرات ليس فقط على المستوى الثقافي، كذلك قانونياً وسياسياً، بالشكل الذي يجعل الأفارقة فرنسيين حقيقيين. وقد أكد المؤتمر على رغبة فرنسا بعدم منح المستعمرات الإفريقية الاستقلال، وحتى الحكم الذاتي آنياً ومستقبلاً، وأن سلطة فرنسا ستطبق بكل صرامة في

التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

جميع أنحاء الإمبراطورية. للمزيد من التفاصيل ينظر : ليتيم عيسى، تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية الغربية ١٩٥٦ - ١٨٦٠ ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٠ ، ٢٠١٤ ، ص ٤٥١ .

34. قانون الأندجيا: هي مجموعة من الأوامر العرفية والإدارية التي نفذها الحكام المدنيين والعسكريين في المستعمرات الفرنسية، وطبق على الرعايا الأفريقيين من الذين لم يرتفعوا إلى مستوى سياسة الاستيعاب والاندماج، كذلك هدف إلى تطبيق سياسة فرنسا ينظر: شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، ١٩٩٨ ، ص ٨٠ .

35. أنور سعيد إبراهيم، المصدر السابق، ص ٣٣٢ .

36. هوبرت ماغا: ولد في ١٠ آب ١٩١٦ ، عائلة فلاحية في باراكو، شمال داهومي ادعى ماغا أنه من نسل العائلة المالكة في مملكة بورجو، بدأ تعليمه في باراكو، انتقل ماغا إلى بورتو نوفو لتلقي تعليمه في مدرسة فيكتور بالوت إذ مكث لمدة ثلاث سنوات، وفي العشرينيات من عمره، تحول ماغا من الاسلام إلى الكاثوليكية الرومانية، عمل في النقابات العمالية بعد الحرب العالمية الثانية، وتم انتخابه لعضوية الجمعية الإقليمية لداهومي في عام ١٩٤٧ وأسس المجموعة العرقية الشمالية، وفي عام ١٩٥١، تم انتخاب ماغا لعضوية الجمعية الوطنية الفرنسية، إذ خدم في مناصب مختلفة، بما في ذلك رئيس الوزراء بين عامين (١٩٥٩ - ١٩٦٠) ، وحينما حصلت داهومي على استقلالها تم انتخابه رئيساً لجمهورية داهومي، أدين ماغا بالتآمر لاغتيال سوغلو وبالفساد، مما أدى إلى سجنه وبعد إطلاق سراحه عام ١٩٦٥ ، لجأ إلى توغو قبل أن ينتقل إلى باريس، في عام ١٩٧٠ ، عاد إلى داهومي ليعمل كرئيس لمجلس رئاسي متناوب مكون من ثلاثة رجال، إذ كان معه أهو ماد يغبي وأبيثي، وبعد الإطاحة به تم سجنه لغاية عام ١٩٨١ للمزيد ينظر:

Samuel Decalo Op.cit, p.p 31-83.

37- جوستين اهوماد يغبي: ولد في 6 كانون الثاني 1917 التحق بمدرسة ويليام بونتي ومدرسة الطب في غرب أفريقيا الفرنسية في داکار ، خدم في الجيش الفرنسي لمدة قصيرة، إذ حصل على رتبة رقيب، وبعد مسيرته العسكرية القصيرة، مارس مهنة طب الأسنان، انضم إلى اتحاد داهومي التقدمي (UPD) ، وفي عام 1946 أسس كتلة الشعب الأفريقي (BPA) ، وتم انتخابه لعضوية المجلس العام، وأعيد انتخابه عام 1952 ، وفي عام 1955 اندمجت (BPA) مع (UPD) لتأسيس اتحاد داهومي الديمقراطي (UDD) ، وكان منتقداً صريحاً للحكم الفرنسي، ثم شغل منصب رئيس الجمعية الوطنية لداهومي بين عامي (1959 - 1960) ، ورئيساً للوزراء ونائب رئيس داهومي بين عامي (١٩٦٤-١٩٦٥)، ثم صار أهوماد يغبي رئيساً كجزء من نظام قام بتناوب المنصب بين ثلاث شخصيات سياسية بارزة: أهو ماد يغبي وهوبرت ماغا، وسورو ميغان أبيثي، سلم ماغا السلطة سلمياً إلى أهوماد يغبي في ٧ آيار ١٩٧٢ ، وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٢ ، تمت الإطاحة به في انقلاب بقيادة ماتيو كيريكو، وظل الثلاثة رهن الإقامة الجبرية لغاية عام ١٩٨١ . للمزيد ينظر:

Samuel Decalo, Op. Cit., PP. 8-109.

38. سورو ميغان أبيثي: ولد في الثامن من نيسان ١٩١٣ في بورتو نوفو، وكان سلباً لعائلة أوغو المالكة، التحق بالمدارس الإرسالية المحلية، صار أبيثي فيما بعد مدرساً مساعداً في مدرسته، ثم سافر أبيثي إلى باريس في عام ١٩٣٣ ودرس القانون والاقتصاد في المدرسة الحرة للعلوم السياسية، والمدرسة الوطنية للمنظمة الاقتصادية والاجتماعية كذلك عمل كمحامي في محاكم الاستئناف في باريس وداكار، شارك في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الجيش الفرنسي كضابط مدفعية، ولم يعود إلى داهومي لغاية عام ١٩٤٥ ، وفي العام نفسه



التطورات السياسية الداخلية في داهومي (بنين) ١٩٦٠-١٩٩٠

انتخب لتمثيل توغو وداهومي في الجمعية التأسيسية الفرنسية، شغل منصب رئيس وزراء داهومي في عامي (١٩٥٧ - ١٩٥٨)، وبحلول عام ١٩٦٠، صار نائب رئيس داهومي، وشغل منصب الرئيس الثاني لداهومي بين عامي (١٩٦٤ - ١٩٦٥)، وحينما تمت الإطاحة به بعد انقلاب عام ١٩٧٢، تم اعتقاله إلى جانب جوستين أهوما ديغيي - توميتين وماغا، ولم يتم إطلاق سراحه لغاية عام ١٩٨١، وتوفي في ٣ كانون الأول ١٩٨٩. للمزيد ينظر:

Samuel.op.cit. pp. ١٦ - ٦٤

39. شارل ديغول: ولد في مدينة ليل الفرنسية، تخرج من المدرسة العسكرية سان سير عام ١٩١٢ من سلاح المشاة اسر من قبل القوات الالمانية اثناء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٦، قاد مقاومة بلاده في الحرب العالمية الثانية وترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٤٠، وترأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية في عام ١٩٤٣، عرف بمناوراته الاستعمارية تجاه الجزائر، توفي في كولمبي لدو اغليز عام ١٩٧٠. للمزيد من التفاصيل ينظر: فادي اسعد فرحات حدث في مثل هذا اليوم، ج ٣، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٨، ص ٢٢٠؛ موسى محمد طويرش، القائد السياسي في التاريخ المعاصر : دراسة سياسية تاريخية في الزعامة وعوامل ظهورها، دار صفحات للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١١، ص ٣٢.

٤٠. أنور سعيد إبراهيم، المصدر السابق، ص ٣٣٤.

٤١. محمد رياض و كوثر عبد الرسول، أفريقيا: دراسة في مقومات القارة، مؤسسة هندواي، القاهرة. ٢٠١٢، ص ٣٥.

٤٢. أنور سعيد إبراهيم، المصدر السابق، ص ٣٣٥.

43. Jean-Philippe Platteau, BENIN INSTITUTIONAL DIAGNOSTIC, University of Namur, August 2019, p. 9.

44. محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربي، بيروت. ٢٠٠٩، ص ٢٢٢.

45. أنور، المصدر السابق، ص ٣٣٥.

46. أنور، المصدر السابق، ص ٣٣٦.

47. AHANHANZO-GLELE, M., Naissance d'un Etat noir (l'évolution politique et constitutionnelle du Dahomey, de la colonisation à nos jours). Paris, 1969,p.190.

48. Ibid,p. 190.

49- BIO BIGOU, L.B., 1996, Que s'est-il réellement passé le dimanche 24 mars 1991 dans le nord de la République du Bénin ? Contribution à l'histoire politique du Bénin, 124p.

50- Rogatien Makpéhou TOSSOU, MULTIPARTISME, ETHNICITE ET POUVOIR POLITIQUE AU BENIN : 1951-2006, UNIVERSITE D'ABOMEY-CALAVI (U.A.C.), 15 octobre 2010,p. 198.

51. كريستوف سوغلو (٢٨ حزيران ١٩٠٩ - ٧ تشرين الاول ١٩٨٣) : ضابطاً عسكرياً وزعيماً سياسياً بنينياً وواحداً من أهم الشخصيات في المدة التي أعقبت الاستقلال، كان سوغلو جندياً في الجيش الفرنسي في إندونيسيا، حصل سوغلو على رتبة عقيد في الجيش وأصبح رئيساً للأركان في عهد الرئيس هوبير ماغا. في ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٣، تولى سوغلو الحكم بانقلاب عسكري ناجح على البلاد لمنع انزلاق البلاد في حرب الأهلية. أسس حكومة مؤقتة وتولى رئاسة الوزراء بعد حل الجمعية الوطنية. بعد إعادة تنظيم الحكومة، تخلى عن السلطة في كانون الثاني ١٩٦٤ وسمح لرئيس الوزراء السابق سورو ميغان أبيثي بأن يصبح رئيساً. سرعان



ما بدأ أبيثي وقادة سياسيون آخرون في نزاعات ضخمة حول السياسات. بعد تشجيع القوى السياسية المختلفة مرارًا وتكرارًا على الموافقة على الحوار، أطاح سوغلو بالحكومة مرة أخرى في تشرين الثاني عام ١٩٦٥ وشغل منصب رئيس بنين في ظل حكومة عسكرية حتى كانون الأول ١٩٦٧، عندما أطاحت به مجموعة من ضباط الجيش الأصغر سنًا. ثم تقاعد سوغلو من السياسة. للمزيد ينظر:

Garrison, Lloyd (January 8, 1966). "Land of the Coups: It's Proving So Painlessly Easy in Africa". *The Ottawa Journal*. p. 22.

52- Rogatien Makpéhou TOSSOU, op.cit, p.198.

53- Ibid, p. 279.

54- FIFATIN, M.A., 1973, La société dahoméenne et ses institutions politique. Thèse de Doctorat d'Etat en Droit, Université de Montpellier, 297 p.138.

55- Rogatien Makpéhou TOSSOU, op.cit, p.279..

56- Ibid, 289.

57- Ibid, p 289.

58- Ibid, p. 290.

59. Charles Shryer, op.cit, p. 97.

60. TOSSOU, op.cit, p. 182.

61. Ibid, p. 294.

62. Ibid, p. 182.

63- Echenberg Myron, OP. Cit, p. 205.

64- Ibid, p.205.

65- TOSSOU, op.cit, p.301-303.

66- Ibid, p. 183.

67- ibid, 306.

68- Echenberg Myron, OP. Cit ,p. 205.

69- TOSSOU, op.cit, p. 184

70 - Ibid, p. 184.

71- Ibid, p. 185.

72- Ibid, p. 185.

73- Noel Dossou-THE EXPERIENCE OF BENIN. FACULTY OF Arts and Humanities

National University of Benin CotonouBenin Republic INTERNATIONAL JOURNAL ON WORLD PEACE VOL. XVI NO. 3 SEPTEMBER 1999, pp62-63.

74- DeCalo, Samuel. Coups & Army Rule in Africa . University Press, 1990.p.102-117.

75- Charles Shryer, op.cit, p.104.

76- DeCalo, Samuel, op.cit, p. 124.

77- Meredith, M. (2005) The State of Africa: A History of Fifty Years of Independence, 2nd edition, London: Free Press.p. 278.

78- Dieter Nohlen And others, Elections in Africa, Oxford university press, p.80.

79- Ibid, p. 80

80- Rogatien Makpéhou TOSSOU, op.cit, p.185.

81- HOLO, T, Etude d'un régime militaire. Le cas du Dahomey (Bénin). Doctorat d'Etat en Droit, Université Paris 1, 1979, p.120-125.

82- Chris Alle, Restructuring an Authoritarian State Democratic Renewal' in Benin. Review of African Political Economy No.54: 42.

83- Stéphane BOLLE, LA CONDITIONNALITE DEMOCRATIQUE DANS LA POLITIQUE AFRICAINE DE LA FRANCE,

84- DeCalo, Samuel, op.cit, p.94.

85- Charles Shryer, op.cit, p.104.

86. Chris Alle, op.cit, p. 54

87. Ibid, p.54.

88- Ibid, p. 48.

89- Noel Dossou, op.cit, p.68.



90- Ibid,p.68.

مصادر البحث:

أولاً: المصادر العربية

١. أحمد نجم الدين فليجا، أفريقيا: دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة الشباب الجامعي، الإسكندرية، د.ت.
٢. أنور سعيد إبراهيم، داهومي في ظل الاستعمار الفرنسي (١٨٩٤-١٩٦٠)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مجلد (٧)، العدد (٣١)، ٢٠٢٤.
٣. لتيتم عيسى، تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية الغربية ١٩٥٦ - ١٨٦٠، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٠، ٢٠١٤.
٤. شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٨٠.
٥. فادي اسعد فرحات حدث في مثل هذا اليوم، ج ٣، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٨.
٦. موسى محمد طويرش، القائد السياسي في التاريخ المعاصر : دراسة سياسية تاريخية في الزعامة وعوامل ظهورها، دار صفحات للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١١.
٧. محمد رياض و كوثر عبد الرسول، أفريقيا: دراسة في مقومات القارة، مؤسسة هنداي، القاهرة. ٢٠١٢.
٨. محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربي، بيروت. ٢٠٠٩.

Sources:

9.First: Arabic Sources

- 10.1. Ahmed Najm al-Din Falijsa, Africa: A General and Regional Study, University Youth Foundation, Alexandria, n.d.
- 11.2. Anwar Saeed Ibrahim, Dahomey under French Colonialism (1894-1960), Tikrit University Journal of Humanities, Vol. (7), No. (31), 2024.
- 12.
- 13.3. Latim Issa, The Impact of the Algerian Revolution on French Western Policy 1860-1956, Journal of Social and Human Sciences, No. 10, 2014.
- 14.4. Shawqi Attallah al-Jamal and Abdullah Abdul-Razzaq Ibrahim, Studies in the History of Modern and Contemporary Africa, Bibliotheca Alexandrina, Cairo, 1998, p. 80.
- 15.5. Fadi Asaad Farhat, Events on This Day, Vol. 3, Dar al-Fikr for Publishing and Distribution, Beirut, 2018. 6. Musa Muhammad Tuwaireesh, The Political Leader in Contemporary History: A Political and Historical Study of Leadership and the Factors Contributing to its Emergence, Dar Safahat for Printing and Publishing, Damascus, 2011.
- 16.7. Muhammad Riyad and Kawthar Abdul-Rasoul, Africa: A Study of the Continent's Components, Hindawi Foundation, Cairo, 2012.
- 17.8. Muhammad Ali Al-Qawzi, Studies in the History of Modern and Contemporary Africa, Dar Al-Nahda Al-Arabi, Beirut, 2009.

ثانياً: المصادر الأجنبية

Second: Foreign sources

- 1.Fage, J.D. with W. Tordoff, A History of Africa, 4th edition, London and New York, Routledge. 2002.
- 2.Jean-Philippe Platteau, BENIN INSTITUTIONAL DIAGNOSTIC, University of Namur, August 2019.
- 3.Charles Shryer, The Roles of the Military in the History of Benin (Dahomey): 1870-Present, University of Wisconsin-Superior McNair Scholars Journal, volume4, 2003.



- 4.Kwame Anthony Appiah and Henry Louis Gates, The Dictionary of Global Culture, New York, 1997.
- 5.Joseph Haydn , Haydn's Dictionary of Dates and Universal Information Relating to All Ages and Nations, University of Illinois Press, 1910.
- 6.Obichere Boniface, I. West African States and European Expansion . New Haven, CT: Yale University Press, 1971.
- 7.Crowder, Michael, ed. West African Resistance : The Military Response to Colonial Occupation. London: Hutchinson & Co., 1971.
- 8.Boahen, A. A. (Ed.). Africa under colonial domination 1880-1935 (Vol. 7). London: Heinemann; Berkeley, Calif., USA: University of California Press. 1985.
- 9.Echenberg Myron. Colonial Conscripts: The Tirailleurs Sénégalais in French West Africa, 1857-1960 . Portsmouth, NH: Heinemann Educational Books, 1991.
- 10.Webster, J. B., Boahen, A. A. and Tidy, M. The Revolutionary Years West Africa since 1800 . Hong Kong: Longman Group, 1980.
- 11.Gann, L. H. and Duignan, Peter, eds. Colonialism In Africa 1870-1960 Volume 2 . London: Cambridge University Press, 1970.
- 12.Samuel Decalo, Historical Dictionary of Dahomey (People's Republic of Benin), Metuchen, New Jersey: Scarecrow Press, 1995.
- 13.AHANHANZO-GLELE, M., Naissance d'un Etat noir (l'évolution politique et constitutionnelle du Dahomey, de la colonisation à nos jours). Paris, 1969.
- 14.BIO BIGOU, L.B., 1996, Que s'est-il réellement passé le dimanche 24 mars 1991 dans le nord de la République du Bénin ? Contribution à l'histoire politique du Bénin.
- 15.Rogatien Makpéhou TOSSOU, MULTIPARTISME, ETHNICITE ET POUVOIR POLITIQUE AU BENIN : 1951-2006, UNIVERSITE D'ABOMEY-CALAVI (U.A.C.), 15 octobre 2010.
- 16.Garrison, Lloyd (January 8, 1966). "Land of the Coups: It's Proving So Painlessly Easy in Africa". *The Ottawa Journal*.
- 17.FIFATIN, M.A., 1973, La société dahoméenne et ses institutions politique. Thèse de Doctorat d'Etat en Droit, Université de Montpellier.
- 18.DeCalo, Samuel. Coups & Army Rule in Africa . University Press, 1990.
- 19.Meredith, M. (2005) The State of Africa: A History of Fifty Years of Independence, 2nd edition, London: Free Press.
- 20.Dieter Nohlen And others, Elections in Africa, Oxford university press.
- 21.HOLO, T., 1979, Etude d'un régime militaire. Le cas du Dahomey (Bénin). Doctorat d'Etat en Droit, Université Paris 1.
- 22.Chris Alle, Restructuring an Authoritarian State Democratic Renewal' in Benin. Review of African Political Economy No.54.
- 23.Stéphane BOLLE, LA CONDITIONNALITE DEMOCRATIQUE DANS LA POLITIQUE AFRICAINE DE LA FRANCE.

